

إستراتيجيات التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر-

مفيد عبداللاوي

أستاذ بقسم علوم التسيير بجامعة الوادي - الجزائر

moufid.abdellaoui@gmail.com

ناجية صالح

أستاذة بقسم علوم التسيير بجامعة الوادي - الجزائر

salhi.souf@gmail.com

ناجية صالح

أستاذة بقسم علوم التسيير بجامعة الوادي - الجزائر

salhi.souf@gmail.com

الملخص:

انطلاقاً من شمول الشريعة الإسلامية لتنظيم كل أمور الحياة جاء الاهتمام بالمعاملات المالية والاقتصادية كبيراً وبشكل مميز. ومن هذه المعاملات ما يتعلق بعقود التمويل التي تمثل أهمية كبرى ضمن العقود الشرعية. إن المنهج الإسلامي مزدوج ويعتمد على آلية التمويل البالغ الصغر لمساعدة الفقراء النشيطين اقتصادياً بالإضافة إلى المساعدات الخيرية في توفير شبكة الأمان الاجتماعي ونهج قائم على الأعمال الخيرية لمواجهة الفقر المدقع والمعدمين عن طريق مؤسسات الزكاة والصدقة ومؤسسات الأوقاف والتي تعتبر نظام مثالي للحفاظ على تنمية الأصول وبناء القدرات وتقديم المساعدات التقنية لتحسين المهارات وتنمية الموارد البشرية. تذهب أدبيات تمويل التنمية أن النظام المالي الصحيح يعزز النمو الاقتصادي، وهنا تكمن أهمية التمويل المتناهي الصغر، حيث اتبعت الجزائر سياسة القروض متناهية الصغر والذي يسمى بالقرض الرفيق يمنح لمستحقيه في إطار مساعدتهم لتحسين أداء مؤسساتهم الفلاحية وانبثق هذا من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالتعاون مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري سنة 2008 ولم يكن هذا النوع من القروض الأول من نوعه في الجزائر بل كان هناك مبادرات لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمها "صندوق الوطني للتأمين على البطالة" عام 1994، وكذلك "الوكالة الوطنية لدعم والتشغيل الشباب" العام 1997، إضافة إلى "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" العام 2004، و"صندوق الزكاة".... الخ، ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. فإن إشكالية البحث جاءت على النحو التالي: البحث عن إستراتيجية مثلى للتمويل متناهي الصغر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

ABSTRACT :

Based on the inclusion of Islamic vision to regulate all matters of life came attention to the financial and economic transactions large and characteristicly, and these transactions with regard to funding contracts which are of major importance within legitimate decades. The Islamic approach double and depends on the mechanism of microfinance to help the poor economically active as well as charitable assistance in the provision of social safety net and an approach based on philanthropy to face extreme poverty and destitute through zakat institutions and charity institutions endowments, which is the perfect system to maintain the asset development and capacity-building and technical assistance to improve the skills and human resource development.

الكلمات المفتاحية: التمويل متناهي الصغر، تمويل التنمية، التنمية المحلية، القروض متناهية الصغر، صندوق الزكاة.

مقدمة:

اتبعت الجزائر سياسة القروض متناهية الصغر من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمها "صندوق الوطني للتأمين على البطالة" عام 1994، وكذلك "الوكالة الوطنية لدعم والتشغيل الشباب" العام 1997، إضافة إلى "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" العام 2004، و"صندوق الزكاة".... الخ. حيث تعتبر الزكاة مورد اقتصادي هام يعمل على إعادة توزيع الثروة بطريقة عادلة، لكن هذا الدور كان مغيباً بسبب التوزيع الفردي للزكاة وهو ما عطل دور هذا الجهاز المالي ومع إنشاء صناديق الزكاة في الدول الإسلامية أصبحت أداة فعالة من أجل المساهمة في عملية التنمية من خلال أهم أهدافها وهو إعادة توزيع الثروة.

يرى المختصون على المستوى النظري أن صناديق الزكاة أصبحت إحدى دعائم التنمية المستدامة، الشيء الذي دفع ببعض الدول ومنها الجزائر إلى إخراج ذلك من إطاره النظري إلى إطاره التطبيقي، فأنشؤوا للزكاة صناديق خاصة بها وأصدروا لها قوانين تنظمها وتشريعات تحكمها باعتبارها تضبط السياسة المالية على مستوى الاقتصاد الكلي كما تؤثر على العرض والطلب على المستوى الجزئي. سوف نقف من خلال هذه الورقة البحثية على نتائج صندوق الزكاة الجزائري للفترة 2003-2009. سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي لكشف ما يتعلق بالتنمية المحلية وتمويلها في إطار النظرية الاقتصادية، ووصف صندوق الزكاة كأحد آليات التمويل المحلي الأمثل الذي يحقق أهداف التنمية المحلية في الجزائر. وإتباع المنهج التحليلي بالتطرق إلى الإحصائيات والتطورات التي مر بها صندوق الزكاة في الجزائر .

انطلاقاً من أهداف هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى خمسة محاور:

- التنمية المحلية والحاجة إلى التمويل المحلي

- سياسة القروض متناهية الصغر في الجزائر
- صندوق الزكاة كأحد آليات التمويل المتناهي الصغر الذي يحقق أهداف التنمية المحلية
- واقع صندوق الزكاة الجزائري (2003-2009)
- برنامج لتفعيل صندوق الزكاة الجزائري لكسب رهان التنمية المحلية المستدامة

أولاً: التنمية المحلية والحاجة إلى التمويل المحلي

تتطلب عملية التنمية المحلية بطبيعتها تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية. وتعميق المشاركة الحقيقية للمواطنين في صنع القرار المحلي. إلا أن البلدان النامية رغم حاجتها للتنمية المحلية من خلال تعبئة الموارد المالية المحلية، نجدتها تعتمد على إعانات الحكومة وبالإضافة إلى اعتمادها على مصادر خارجية أخرى كالقروض والمنح والمساعدات التي تكون أكثر تكلفة مع مرور الزمن.

1. التعريف بالتنمية المحلية:

هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة (عبد المطلب عبد الحميد، 2001، ص: 13).

كما أن هناك من يعرفها على أنها: "هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية للارتفاع بمستوى الجماعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك الجماعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية من منظومة شاملة ومتكاملة" (جمال العمارة وآخرون، 2006، ص: 4).

ومن الواضح أن المفهوم المذكور للتنمية المحلية يرتكز على عنصرين أساسيين هما:

- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، أي مشاركة المواطنين أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى ونوعية معيشتهم بالاعتماد على مبادراتهم وإمكاناتهم الذاتية.

- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع على المبادرة والاعتماد على الذات والمشاركة.

ومن خلال التعريف يتضح أن التنمية المحلية تعتمد على المشاركة الشعبية في ظل وجود أسلوب يشجع هذه المبادرة، وبالتالي فإن هيكل التمويل المحلي الأمثل هو الذي يحقق أكبر معدلات للتنمية المحلية المستدامة.

2. التمويل المحلي:

التمويل المحلي هو كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة (جمال العمارة وآخرون، 2006، ص: 22).

ولتنمية الموارد المالية فإنه يجب توسيع سلطات الوحدات المحلية في الحصول على إيراداتها الذاتية، وأن يكون لكل منها موازنة مستقلة، يتم إعدادها على المستوى المحلي، بحيث يتم ترشيد الإنفاق العام، وتطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين، وإعداد الدراسات الفنية والاقتصادية وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار، وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد والقطاع الخاص، ودعم اللامركزية المالية من خلال توسيع صلاحيات الوحدات المحلية في فرض الضرائب والرسوم في إطار ضوابط مركزية (مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة، تمويل المحليات).

إن الهدف النهائي لأي نظام للإدارة المحلية هو تحقيق التنمية المحلية، هذا ما يتطلب موارد مالية بشكل متميز ومتزايد ومتجدد، هذا نظرا لعدة عوامل هي كالاتي:

- **التنمية المحلية وضرورة توافر الموارد المالية:** إن الأهداف الاقتصادية تتحقق من خلال إقامة المشروعات الاقتصادية والخدمة التي تؤدي إلى توفير السلع والخدمات على المستوى المحلي، ويكون بإقامة الصناعات التقليدية والحرف التي تعمل على توفير مزيد من الموارد المالية المحلية وإلقاء عبء تحقيق نسبة كبيرة من تلك الأهداف على المجتمعات المحلية في إطار تلاحم التنمية المحلية مع أهداف التنمية القومية الشاملة وهكذا وفي إطار تحقيق التنمية المحلية من خلال إقامة الصناعات التقليدية والحرف وإعطاء فرصة للمجتمع في المشاركة في تحقيق التنمية بالاعتماد الذاتي، ليس هذا فحسب بل أن الصناعات التقليدية والحرف تجذب العملة الصعبة من خلال توافد السياح في الطلب على هذه السلع والخدمات والتي تزيد من تفعيل قطاع السياحة.
- **ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات وإقامة مشروعات التنمية المحلية:** تعاني الدول النامية من ارتفاع تكلفة إقامة مشروعات التنمية المحلية، وذلك نظرا لعوامل داخلية متمثلة في زيادة الأجور وارتفاع الأسعار والخدمات ومستلزمات تقديم الخدمة وبالإضافة إلى سوء الإدارة وعدم كفاءتها في ترشيد التكلفة، أما العوامل الخارجية التي تزيد من تكلفة إقامة المشروعات تخص السياسات الاقتصادية والعامية مثل زيادة أسعار الفائدة على القروض المقدمة للمحليات.
- **تزايد الاتجاه إلى الاعتماد الذاتي في تمويل التنمية المحلية:** إن قبول الإدارات المحلية في الاعتماد المتزايد على الحكومة المركزية يزيد من رقابة الحكومة، ولا شك أن نجاح الإدارة المالية المحلية في الحصول على أكبر منفعة من استخدام الموارد المالية المحلية المتاحة، يؤدي إلى تدعيم كيان نظام الإدارة المحلية، ويدفع المواطنين المحليين في المساهمة في إقامة الصناعات التقليدية والحرف، التي تعزز النسيج الاقتصادي للدولة، وزيادة اشتراك جهودهم الذاتية في تمويل التنمية ومشروعاتها المختلفة.
- **تزايد الحاجة إلى الإسراع بمعدلات التنمية المحلية:** إن الحاجة الملحة للدول في الوقت الراهن إلى الإسراع بعملية التنمية، حيث تعتبر الإدارة المحلية الوسيلة الفعالة لهذا، ومن ثم زيادة معدلات النمو في المجتمعات المحلية وبالتالي تدعيم الجهود الخاصة بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، وبالتالي يأتي دور المحليات في الإسراع بعملية التنمية على المستوى المحلي بمحاولتها المشاركة المتزايدة في إقامة مثل تلك المشروعات من خلال تعبئة الجهود الذاتية للأهالي على مستوى المحليات، تعتبر إقامة المشروعات والصناعات التقليدية والحرف أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد للوصول إلى هيكل التمويل المحلي الأمثل الذي يحقق أهداف التنمية المحلية بفعالية وكفاءة.

ثانياً: سياسة القروض متناهية الصغر في الجزائر

1. أهمية القرض المصغر: تتمثل أهمية القرض المصغر في (عزمي مصطفى، أحمد نصار، 2002):

تخفيف الفقر، تخفيف البطالة، رفع مستوى المعيشة، زيادة و ترشيد المدخرات المحلية، استخدام التكنولوجيا المحلية، توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة، توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة، توفير الخدمات وخدمات الإنتاج، استخدام العمالة الماهرة و غير الماهرة، استخدام الخدمات المحلية، تحويل الأنشطة غير الرسمية و غير المنظمة إلى أنشطة رسمية و منظمة، المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة.

و بصفة عامة يهدف جهاز القرض المصغر إلى:
 - الهدف السياسي: البحث عن الاستقرار و الشراكة الاجتماعية عن طريق تشجيع سكان الأرياف للعودة إلى أراضيهم.
 - الهدف الاقتصادي: و يتم ذلك بإنشاء نشاطات مختلفة و تحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد.

- الهدف الاجتماعي: تحسين المدخول و ظروف الحياة للفئات العيفة وخاصة لذوي الدخل المحدود.

2. تمويل المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ*:

هي هيئة وطنية ذات طابع خاص، استحدثت عام 1996، وأنشئت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 295/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، الذي عرفها على أنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع هذه الهيئة لسلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل والتضامن المتابعة العملية لجميع نشاطاتها (المرسوم التنفيذي رقم 96-295.1996).
 أنواع التمويل الممنوحة من طرف الوكالة: تمويل المؤسسات الصغيرة وفق ثلاث أشكال:

أ- التمويل الخاص: في هذه الحالة يكون رأس مال المؤسسة ملكا كلياً لصاحبها، وتساهم وكالة ANSEJ في إنشاء المؤسسة من خلال تقديمها للإعانات الجبائية والشبه جبائية.

ب- التمويل الثاني: في هذه الحالة يكون رأس مال مساهمة مالية من قبل المؤسسين، والثاني قرض بدون فائدة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون الهيكل المالي من الشكل التالي:

الجدول 1 الهيكل المالي للتمويل الثاني

قيمة الاستثمار أقل من 5 ملايين دينار جزائري	قيمة الاستثمار ما بين 5 ملايين إلى 10 ملايين دينار جزائري
المساهمة الشخصية	71%
قرض بدون فائدة	29%
	72%
	28%

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

ج- التمويل الثلاثي: في هذه الحالة رأس المال يتكون من مساهمة المؤسسين والوكالة، والجزء الثالث قرض بنكي تتولى الوكالة تغطية جزء من الفائدة المفروضة عليه. وفيما يلي جدول يبين التوزيع النسبي للمساهمات المختلفة المشكلة للاستثمار الإجمالي في حالة التمويل الثلاثي:

الجدول 2: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

قيمة الاستثمار أقل من 5 ملايين دينار جزائري	قيمة الاستثمار ما بين 5 ملايين إلى 10 ملايين دينار جزائري
المساهمة الشخصية	01%
القروض البنكية	70%
القروض بدون فائدة	29%
	02%
	70%
	28%

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: بعد ثمان (8) سنوات من عمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أعلنت في نهاية السداسي الأول من عام 2009 على النتائج التالية (وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار. 2009. ص: 32-33):

- تسليم 368967 شهادة تأهيل للاستفادة من التمويل بصيغتيه الثاني والثلاثي، ويتوقع فتح 1023842 منصب شغل.
- التمويل الفعلي لـ 105300 مؤسسة، وتتنوع تلك المؤسسات أساسا على كل من قطاع الخدمات حيث استحوذت على 31.61% من مجموع المشاريع الممولة، يليه قطاع الصناعة التقليدية 15.87% بعدها نقل المسافرين بنسبة 12.04%، في حين استحوذ قطاع الفلاحة على نسبة 10.85%، أما باقي القطاعات من الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الري، الصيانة والأعمال الحرة، فاستحوذت على نسب متفاوتة فيما بينها من مجموع عدد المؤسسات الممولة، وقد بلغت مناصب الشغل التي أنشئت في هذا الإطار 298188 منصب.

وفي نهاية 2009 تم فتح 75572 منصب شغل دائم عن طريق 28836 مؤسسة مصغرة، وتتنصيب 277618 شاب طالب عمل مبتدئ لدى المؤسسات الاقتصادية وغيرها من المؤسسات في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني، وتم توظيف 169433 طلب عمل في القطاع الاقتصادي عن طريق شبكة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (<http://www.echoroukonline.com/ara/?news=49551>).

وكان للوكالة العديد من الآثار الإيجابية حيث ساهمت في القضاء على البطالة ومساعدة الشباب على المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، واسترجعت البنوك والمؤسسات المالية وظيفتها كوسيط بين الأعوان الاقتصادية. ومع هذا تميزت ببعض النقائص، أهمها غياب المتابعة التامة في تنفيذ المشاريع، وطول مدة الإجراءات الإدارية إلى جانب نقص الشفافية وسيادة البيروقراطية والرشوة في توزيع المشاريع.

3. تمويل المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM**: أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن وتتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. 2004. ص: 8).

مهام الوكالة ANGEM: تنحصر المهام الأساسية للوكالة، في (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. 2004. ص: 9):

*- Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes

** - Agence nationale de gestion du micro-crédit

- منح قروض مصغرة بدون فائدة موجهة لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين.
 - تقديم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر.
 - تسيير القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.
 - إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لمشاريع أو المشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
- أنواع القروض المقدمة من طرف الوكالة:** تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة وفق ثلاث صيغ، ابتداء من قرض بنكي صغير لا يتجاوز كلفته 30000 دج، إلى غاية الوصول إلى قرض ذات الأهمية الفائقة بكلفة 400000 دج، والتي تستدعي تمويلا بنكيا، وتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهر (من سنة إلى 5 سنوات)، وذلك على النحو التالي(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. 2004. ص:14):
- أفي حالة شراء المواد الأولية التي لا تتجاوز تكلفتها 30000 دج تمنح الوكالة قرض بدون فائدة مقدرة ب 90% من الكلفة الإجمالية، وتكون المساهمة الشخصية لصاحب المشروع 10%.
- بفي حالة المشاريع التي تتراوح تكلفتها بين 50000 إلى 100000 دج، يتم تمويلها بقروض تقدر ب 95% إلى 97% من تكلفة المشروع وبمعدلات مخفضة من 10 إلى 20% من معدلات الفائدة التجارية المطبقة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والفرق مع معدل الفائدة الحقيقي تتحمله الوكالة، أما المساهمة الشخصية في هذه الحالة فتتراوح بين 3% إلى 5% من قيمة المؤسسة.
- ج-بالنسبة للمشاريع التي تتراوح قيمتها بين 100000 إلى 400000 دج، يتم التمويل بقروض بنكية تقدر ب 70% من تكلفة المؤسسة وبمعدل فائدة مخفض من 10 إلى 20% من معدلات الفائدة التجارية، إلى جانب منح قرض بدون فائدة يقدر ب 25% من الكلفة الإجمالية للمؤسسة، وقد ترتفع إلى 27% إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها، أو إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة في الجنوب أو الهضاب العليا، أما المساهمة الشخصية فتقدر ب 3% إلى 5% من قيمة المؤسسة.
- حصيلة الوكالة:** بلغت عدد القروض المقدمة من طرف الوكالة إلى غاية مارس 2008 حوالي 46791 قرض مصغر، بما يعادل قيمة مالية قدرها 1.411 مليار دج منها 44356 قرض من النمط الأول (القرض بدون فائدة) و 2435 قرض من النمط الثاني الذي يتضمن تدخل البنك لتمويل مؤسسات لا تتعدى قيمتها 40 مليون سنتيم (حفيف فوزية. 2009. ص:108).
- إن أهداف القرض المصغر هامة وهي تجربة حققت نجاحا كبيرا في العديد من الدول في مجال محاربة البطالة وتحسين أوضاع المواطن كونه موجه إلى فئات اجتماعية واسعة، وعلى الرغم من أن تجربة القرض المصغر في الجزائر بدأت عام 2004، إلا أنها لم تعط النتائج المرجوة.

ثالثا: صندوق الزكاة كأحد آليات التمويل المتناهي الصغر الذي يحقق أهداف التنمية المحلية

حيث حث الإسلام على كفالة الأغنياء للأقارب الفقراء لأنهم أعلم بأحوالهم وهذا ما يساهم على صرف الزكاة في النطاق المحلي حيث قال تعالى: **لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ** (البقرة: 177) وقال تعالى: **وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** (الأنفال: 75)

وتعد الزكاة من الوسائل المهمة في علاج مشكلة الفقر والبطالة نحو تحقيق التنمية المحلية. قال تعالى: **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنَ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** (التوبة: 60)

إن الزكاة هي فريضة محلية من خلال استقلالية مؤسسات الزكاة في التحصيل وصرف الزكاة في النطاق المحلي، ويتضح من ذلك أهمية الزكاة في تمويل التنمية المحلية من خلال تنشيط الاقتصاد المحلي، بحيث يعود نفع الزكاة على الأفراد والمجتمع وتكوين رؤوس الأموال وتعميم نفعها نذكر أهمها فيما يلي:

1. **تحقيق حد الكفاية للمواطنين** (رشيد حمران. 2003. ص:65-66): تعمل الزكاة في خلق التوازن بين الأفراد المجتمع وفي تحريك عجلة التنمية المحلية حيث تحول الأفراد المعسرين إلى عناصر فاعلة في المجتمع بمرور الزمن تستغني عن الزكاة بدخولها معترك الإنتاج. كما يقول الإمام الماوردي: "فيدفع إلى الفقير والمسكين إذا اتسعت الزكاة ما يخرج به من اسم الفقر والمسكنة إلى أدنى مراتب الغنى، و ذلك معتبر بحسب حالهم".

نورد النموذج الرياضي للزكاة لبيان أهمية الزكاة في القضاء على الفقر وخلق التوازن بين أفراد المجتمع (سامر مظهر قنطقجي ص:11):

نفترض أن مجتمعا يتألف من 100 شخصا منهم 20 شخصا أغنياء (20%) متوسط ثروة الشخص- الخاضعة للزكاة- 10.000 دولار، وأن 80 شخصا منهم فقراء متوسط دخل الفرد 1.000 دولار. وبفرض أن معدل النمو يبلغ 5%، وأن الحد الأدنى للغنى يبلغ 2.500 دولار. فإذا احتسبنا ما يدفعه الأغنياء من زكاة سنوية مع اعتبار نمو الثروات 5%، واحتسبنا ما يستلمه الفقراء من دخول سنوية مضافا إليها الزكاة، فإن متوسط دخل الفقراء يزداد. ويلاحظ تجاوز الفقراء حد الفقر في السنة العاشرة على الرغم من أن نسبة الزكاة لا تمثل سوى 2.5% فقط.

ولو بلغ معدل النمو 10% لتجاوز الفقراء حد الفقر في السنة السابعة وهكذا، وكذلك لو بلغ متوسط ثروة الأغنياء 50.000 دولار لتجاوز الفقراء حد الفقر في السنة الرابعة. علما بأن زيادة الدخل تؤدي إلى تشكيل طلب فعال في الاقتصاد.

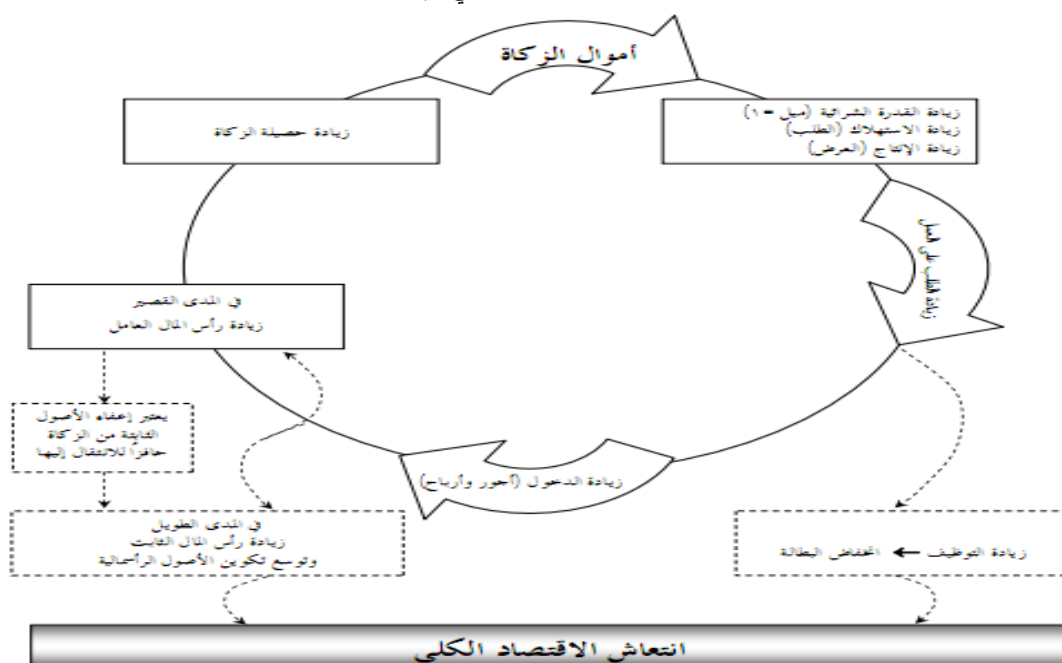
الجدول 3: دخل الفقراء قبل و بعد استلام الزكاة

الفترة	متوسط ثروة الأغنياء	الزكاة المدفوعة من إجمالي دخول الأغنياء %2.5	إجمالي دخول الفقراء بعد استلام الزكاة	متوسط دخل فرد الفقراء بعد استلام الزكاة
السنة 1	200.000	5.000	85.000	1.063
السنة 2	210.000	5.250	94.500	1.181
السنة 3	220.500	5.513	104.738	1.309
السنة 4	231.525	5.788	115.763	1.447
السنة 5	243.101	6.078	127.628	1.595
السنة 6	225.256	6.381	140.391	1.755
السنة 7	268.019	6.700	154.111	1.926
السنة 8	281.420	7.063	168.852	2.111
السنة 9	290.491	7.387	184.682	2.309
السنة 10	310.266	7.757	201.673	2.521

المصدر: (سامر مظهر قنطقجي. ص 11)

2. دور صندوق الزكاة في خلق فرص العمل (محيى محمد مسعد. 1998. ص 235): إن هذا الإنفاق يؤدي إلى تحويل الجزء من الطاقة المتعطلة في المجتمع إلى طاقة منتجة، وذلك لزيادة عدد العاملين المؤهلين في المجتمع، مع إتاحة الفرصة للعاطلين القادرين على العمل للمشاركة في الإنتاج. ونظرا لمحلية الزكاة فإن هذا الإنفاق يسهل تمويل المشروعات البيئية التي تقوم على استغلال الموارد المحلية. كما أن عملية شراء الأدوات اللازمة للحرفيين تسهم في زيادة دخول منتجها مما يساعد على زيادة الإنتاج وتوفير الحاجات اللازمة للبيئة المحلية فتساعد على تنشيط الاقتصاد المحلي. كما إن الإنفاق على تأهيل غير المؤهلين وتدريبهم يتطلب شراء خدمات القائمين بالتأهيل والتدريب مما يؤدي إلى زيادة دخولهم. ومن الطبيعي إن مزاوله الحرفي لمهنته ومزاوله المتعطلين غير المؤهلين بعد تأهيلهم يؤدي إلى تحقيق دخل لهم. و هذا الدخل قد يزداد بعد فترة من مزاوله العمل و يحول هذا الشخص إلى شخص غير محتاج للزكاة، و ربما إلى شخص دافع لها بعد حين.
3. مساهمة صندوق الزكاة في الانتعاش الاقتصادي (رشيد حمران. 2003. ص 65): إن الزكاة هي عبارة عن نقل وحدات من دخول الأغنياء إلى دخول الفقراء، والأغنياء يقل عندهم الميل الحدي للاستهلاك ويزيد عندهم الميل الحدي للادخار، أما الفقراء فبالعكس من ذلك، فيترتب على ذلك نتيجة هامة وهي أن حصيلة الزكاة سوف توجب إلى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية فتروج الصناعات الاستهلاكية مما يؤدي بدوره إلى رواج السلع الإنتاجية المستخدمة في صناعة السلع الاستهلاكية وبمعنى آخر يزيد الاستثمار والإنتاج وتسود العمالة وينتعش الاقتصاد وتتطور وتيرة التنمية الاقتصادية.

الشكل 1: الاقتصاد الكلي للزكاة



4. المصدر: (سامر مظهر قنطقجي. ص 8)

5. أهمية صندوق الزكاة كأداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية (صالح صالح، 2006، ص 616): تعتبر الزكاة أداة هامة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية المحلية من جانبين: يمثل الأول في الدور التمويلي للزكاة باعتبارها أداة مالية وفيرة الحصيلية، أما الثاني فيتمثل في الدور الاستثماري للزكاة باعتبار أن لها وظيفة إنتاجية تتمثل في استثمار جزء من حصيلتها في مشاريع إنتاجية لتشكل مصدر دخل دائم ومتجدد لمستحقيها، فيقدر تزايد الكفاءة التحصيلية للإيرادات الزكوية بقدر تزايد طاقتها التمويلية لمصارفها المحددة، الأمر الذي يضمن انسياب قدر من السيولة إلى المجالات الأساسية للتنمية المحلية.

إن الزكاة ضريبة على الاكتناز الذي يؤدي إلى الركود الاقتصادي ولها دور إيجابي في التنمية الاقتصادية. وذلك من خلال الربح الذي يحققه المستثمر واقتطاع جزء منه في إطار الزكاة يفيد المجتمع في أداء حق يساعد على سرعة دوران رأس المال. وكذلك تنعكس الزكاة على الاقتصاد من خلال زيادة الاستهلاك لفئة الفقراء الذي يؤدي بالضرورة إلى زيادة الاستثمار لمواجهة الطلب الإضافي.

6. دور صندوق الزكاة في توفير الدعم التمويلي للمشروعات الصغيرة المحلية: تنتم الزكاة بطابع المحلية أي لا يجوز نقل حصيلتها من مكان جمعها إلى مكان آخر وذلك حتى يكتفي أهل ذلك البلد تماما، فلا يسقط شرط توزيع الزكاة في مكان جبايتها إلا إذا اكتفى كل ما فيه أو في حالة الزيادة حاجة الإقليم الآخر عن حاجة هذا الإقليم، إن هذه الخاصية تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل توزيعا حقيقيا وضبطه وأحكامه، وهذا ما يساهم بفعالية في عملية التنمية المحلية فالزكاة توفر للشخص القادر على العمل والعطاء والبذل في إطار محيطه الجغرافي والاجتماعي، فرصة كبيرة وعظيمة يحقق إرادته على أرض الواقع بحيث يمكنه من مزاوله عمل منتج تحصيل دخل لنفسه ولمن يعوله ونظرا للخاصية المحلية التي تتمتع بها الزكاة فإن الإنفاق هنا يكون سهلا ومناسبا للمشروعات الذاتية والمؤسسات الصغيرة التي تساهم في الطلبات المحلية وتحقق الاكتفاء المحلي وكل هذا يكون من خلال تدعيم الزكاة للأشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه. فمن كانت له حرفة أو يمتن عملا ما فإنه تموله برأس مال أو بالمعادن والآلات لممارسة العمل ومن جهة أخرى تساعد الفئات العاجزة عن العمل وبالتالي فهي تخفف العبء على من يعولهم وبذل يلتفتون إلى العمل والإنتاج (منى عيسى العيوطي، 1989، ص: 15).

تنضح أهمية المشروعات الصغيرة التي تنشئ من أموال الزكاة حيث لا تقتصر هذه الأهمية على كونها أداة لخلق قاعدة عريضة من فرص العمل وبتكلفة استثمارية منخفضة فهي بالإضافة لتتيح تكوين قاعدة كبيرة من العمال المهرة وبتكلفة منخفضة، فهي غالبا ما تستخدم عمالا ذوي مهارات منخفضة وبمرور الوقت تزداد خبرتهم وبذلك يمكن اعتبارها أسلوب منخفض التكلفة بالنسبة للمجتمع. إن سياسة تشجيع المشروعات الصغيرة تعد أداة هامة لاجتذاب المدخرات الصغيرة وما يحصل عليه الفقراء القادرين على العمل من أموال الزكاة واستخدامها استخداما منتجا (محيى محمد مسعد، 1998، ص: 235-236).

رابعاً: واقع صندوق الزكاة الجزائري (2003-2009)

1. ماهية صندوق الزكاة (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، صندوق الزكاة الجزائري):
• تعريف صندوق الزكاة: مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي:

اللجنة القاعدية: وتكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.

اللجنة الولائية: وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونيين محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية.

اللجنة الوطنية: ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من: رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها. ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.

• أدوات الرقابة في نشاط الصندوق: لكل مواطن ولكل هيئة الحق في الإطلاع على مجموع الإيرادات المتأنية من جمع الزكاة، وكيف تم توزيعها، وذلك عن طريق:

- التقارير التفصيلية التي تنشر في كل وسائل الإعلام.
- وضع القوائم التفصيلية تحت تصرف أي هيئة أو جمعية للإطلاع على قنوات الزكاة.
- نشر الأرقام بالتفصيل على موقع الوزارة على الانترنت.
- اعتماد نشرية صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول كل الجهات والأفراد.
- لا بد على المزكي أن يساعد الجهاز الإداري للصندوق في الرقابة على عمليات جمع الزكاة، وذلك بإرسال القسائم أو نسخا منها إلى لجان المداولات المختلفة على كل المستويات.

يتم صرف أموال الزكاة بناء على المداولات النهائية للجنة الولائية إلى:- العائلات الفقيرة: وهذا حسب الأولوية، وذلك بإعطائها مبلغا سنويا أو سداسيا (كل ستة أشهر)، أو ثلاثيا (كل ثلاثة أشهر) - الاستثمار لصالح الفقراء: جزء من أموال الزكاة سيخصص للاستثمار، وذلك دائما لصالح الفقراء، كأن نعتد طريقة القرض الحسن، أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة والمصغرة...

2. كيفية توزيع زكاة المال في الجزائر:

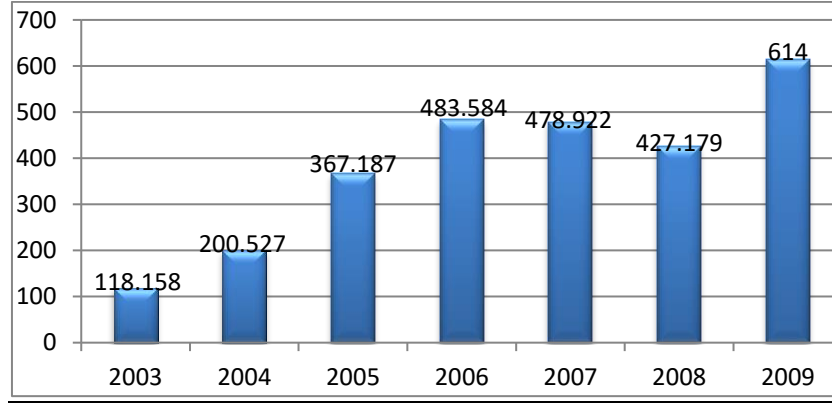
- تقوم اللجان المسجدية بإحصاء الفقراء والمساكين (في شكل عائلات وليس أفراد) في الأحياء المحيطة بالمسجد بناء على استمارة خاصة مدعمة بوثائق تبين الوضعية الاجتماعية للعائلة،
- ترسل القوائم للجنة القاعدية على مستوى الدائرة للترتيب والمصادقة،
- ترسل الملفات إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة لصرف المبالغ عن طريق الحوالات البريدية، أو شيكات.

الجدول 4: الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال

السنة	الحصيلة الوطنية بالدينار الجزائري
2003/1424	118.158.269,35 دج
2004/1425	200.527.635,50 دج
2005/1426	367.187.942,79 دج
2006/1427	483.584.931,29 دج
2007/1428	478.922.597,02 دج
2008/1429	427.179.898,29 دج
2009/1430	614.000.000,00 دج

المصدر: وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف, صندوق الزكاة الجزائري, على الموقع: <http://www.marw.dz>

الشكل 2: تطور الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال 2003-2009 (مليون دينار)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول 4.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن مبلغ 118.158 مليون دينار جزائري من زكاة المال لسنة 2003 مبلغ ضعيف جدا، لأنه كانت بداية تأسيس صندوق الزكاة، و بدأ يتزايد في السنوات من 2004 إلى 2006 وتراجع بنسبة قليلة في سنة 2007 و 2008، ولكنه حقق في سنة 2009 ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ حوالي 614 مليون دينار جزائري وهذه الزيادة تبشر بالخير نحو زيادة حصيلة زكاة المال.

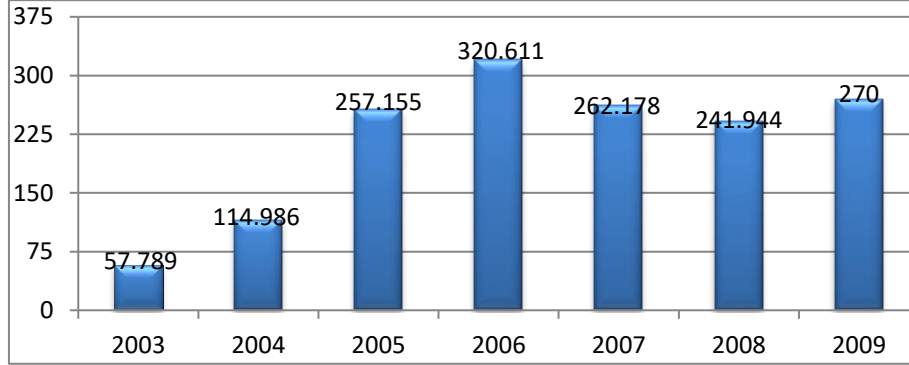
3. كيفية توزيع زكاة الفطر في الجزائر:

- تجمع في المساجد ابتداء من منتصف رمضان (تودع بالصندوق المسجدي)،
- يتم إحصاء الفقراء والمساكين وترتيبهم حسب الأولوية،
- تقدم لهم المبالغ المجموعة مباشرة خلال الثلاث أيام الأخيرة من شهر رمضان،
- ترسل اللجنة المسجدية محضر الجمع والتوزيع إلى اللجنة القاعدية ومنها إلى اللجنة الولائية التي ترسل تقريرا عاما إلى نيابة مديرية الزكاة

الجدول 5: الحصيلة الوطنية لزكاة الفطر

السنة	الحصيلة الوطنية بالدينار الجزائري
2003/1424	57.789.028,60 دج
2004/1425	114.986.744,00 دج
2005/1426	257.155.895,80 دج
2006/1427	320.611.684,36 دج
2007/1428	262.178.602,70 دج
2008/1429	241.944.201,50 دج

الشكل 3: تطور الحصيلة الوطنية لزكاة الفطر 2003-2009 (مليون دينار)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول 5

بالنسبة لزكاة الفطر وهي شعييرة لا ترتبط بالنصاب, بل تفرض على سكان البلد, فنلاحظ من الشكل (3) نمو حصيلة زكاة الفطر وبلغت أعلى نسبة لها سنة 2006 حوالي 320.611 مليون دينار جزائري ثم انخفضت الحصيلة إلى 262.178 مليون دينار جزائري سنة 2007 ثم انخفضت في 2008 إلى 241.944 مليون دينار جزائري وتنامت حصيلة زكاة الفطر في 2009 إلى 270 مليون دينار جزائري, ولعل الذي ساهم في نمو الحصيلة دور المساجد في عملية التوعية والدعوة لجمع زكاة الفطر وتوزيعها بشكل منظم لمن يستحقها, لكن هذه الحصيلة ضعيفة جدا فأقصى حصيلة يمكن أن تصلها زكاة الفطر إذا اتخذنا متوسط سكان الجزائر من سنة 2003 إلى 2009 حوالي 35 مليون نسمة, ومتوسط معدل زكاة الفطر من سنة 2003 إلى 2009 حوالي 100 دج لكل فرد فإن أقصى حصيلة يمكن أن تبلغها زكاة الفطر هي 3500 مليون دينار جزائري وهو مبلغ كبير جدا وبالتالي فإن أعلى حصيلة مسجلة حوالي 320 مليون دينار جزائري سنة 2006 لا تمثل إلا نسبة 9.1% من الحصيلة المثلى وهي نتائج هزيلة جدا.

الجدول 6: عدد العائلات التي تكفل بها صندوق الزكاة الجزائري بعنوان زكاة الفطر

السنة	عدد العائلات المستفيدة	السنة	عدد العائلات المستفيدة
2003/1424	21000	2006/1427	62500
2004/1425	35500	2007/1428	22562
2005/1426	53500	2008/1429	150598

المصدر: وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف, نفس مرجع سابق.

نلاحظ من الجدول (4) أن عدد الأسر المستفيدة من زكاة الفطر سجلت نموا متناسبا مع حصيلة الزكاة حيث تكفل صندوق الزكاة سنة 2008 بـ 150598 عائلة فقيرة في حين عدد العائلات المتكفل بها سنة 2003, 21000 عائلة .

الجدول 7: الاستثمار في صندوق الزكاة الجزائري

السنة	عدد المشاريع المفتوحة
2004/1425	256
2005/1426	466
2006/1427	857
2007/1428	1147
2008/1429	800
2009/1430	1400
2010/1431	3000

المصدر: وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف, نفس مرجع سابق.

أما بخصوص المشاريع الممولة من طرف صندوق الزكاة فهي الأخرى شهدت نموا خلال الفترة 2004-2010 بلغ عدد المشاريع الممولة 3000 سنة 2010 وهو أعلى قيمة مسجلة فهذه السنوات.

خامسا: برنامج لتفعيل صندوق الزكاة الجزائري لكسب رهان التنمية المحلية المستدامة

إن لتفعيل صندوق الزكاة الجزائري، ليكون أداة فعالة في تمويل التنمية المحلية في الجزائر، ويقوم هذا البرنامج على أساس إصلاح ثلاث محاور رئيسية هي:

1. **تنمية موارد صندوق الزكاة:** من أجل تنمية موارد صندوق الزكاة، يجب على القائمين عليه اتخاذ إجراءات من شأنها أن تزيد من إقبال المزمكين على صندوق الزكاة وذلك من خلال:

أ- **التخطيط الإعلامي لصندوق الزكاة:** إن البرنامج الترويجي الزكوي هو فعل تواصل مع الجمهور لأجل تبادل المعلومات والتفاعل المشترك مع مشاكل المجتمع قصد التأثير في سلوكيات ومواقف الأفراد والجماعات في اتجاه تنمية الروح الزكوية والنهوض بقيم الزكاة في المجتمع (سمير الشاعر، 2010).

إعلام زكاتي (محلي و وطني ودولي) متخصص يشتغل طول السنة دون توقف، و ذلك من اجل إشراك واسع للمجتمع المدني، والتواصل المستمر مع المزمكين باستعمال مختلف الوسائل، و ترويج واسع ونوعي لنشاطات الصندوق

ب- **العمل الجماعي التطوعي:** إن من واجب منظمات المجتمع المدني وقادة الرأي (شيوخ، أساتذة وأئمة... الخ) المشاركة في الحملات الترويجية للمساهمة في تنمية وزيادة موارد صندوق الزكاة، عن طريق إجراء محاضرات وأيام تحسيسية. والانتقاء الجيد للعاملين في الصندوق (إن خير من استأجرت القوي الأمين)

ت- **تنمية الموارد من خلال زكاة الركا:** حيث أن هذا النوع من الزكاة سيوفر دخلا دائما للطبقات المستحقة عن طريق تدفقات مالية شريطة أن تتم هذه التدفقات في شكل مؤسسة (بشير مصيطفي).

ث- **استخدام التكنولوجيا الحديثة في جمع الزكاة وتبسيط طرق الدفع:** إن تبسيط طرق الدفع من شأنه أن يسهل دفع الزكاة والصدقات للصندوق حيث نجد أن صناديق الزكاة في الخليج تعتمد الدفع عن طريق الـ sms وهي طريقة حديثة نسبيا، لكن في الجزائر مازالت تستخدم الطرق التقليدية وذلك من خلال الحوالة البريدية والصك و الصناديق المسجدية.

ج- **ربط دفع الزكاة بالإعفاءات الجبائية:** تعتبر الزكاة كضريبة يمكن ربط دفع الزكاة أو جزء منها لدى التجار والمستثمرين والمقاولين، بإعفاء جزئي من الضرائب الموجهة إليهم، حتى لا تكون ازدواجية في دفع الضرائب وهذا ما يحفز التجار على دفع الزكاة وذلك من خلال سياسات وإجراءات يجب أن تطبقها الجزائر .

2. تنويع برامج الصندوق:

أ- **مؤسسات استثمارية يملك أسهمها مستحقي الزكاة:** استثمار أموال الزكاة على أساس إنشاء مؤسسات استثمارية مدروسة بعناية شديدة يملك أسهمها لمستحقي الزكاة سواء كانت إدارتها من قبلمهم أو باستخدام أهل الخبرة والكفاءة، وبناء على ذلك يعطى مستحقوا الزكاة أسهما في المنشأة المراد تملكها لهم ويكونون قائمين عليها(سامر مظهر قنطقي، ص12).

ب- **المشاريع التأهيلية:** وذلك بإطلاق صيغة جديدة من القرض الحسن، تشبه صيغة المشاريع التأهيلية في الأردن، وتكون بديلا إسلاميا لصيغة القرض المصغر في الجزائر.

3. **الإصلاح الداخلي لصندوق الزكاة:** ضرورة التأطير الإداري النوعي لنشاطات الصندوق، والتميز المكاني لهياكل الصندوق، بالإضافة إلى التخطيط السنوي لبرنامج نشاطات الصندوق وعدم ترك الفراغات، ووضع تنظيمات إدارية واضحة ومفصلة تطبع وتوزع على أوسع نطاق بين العاملين في الصندوق.

كذلك من شأن استقلالية صندوق الزكاة أن تزيد من قدرته على الاندماج مع المجتمع، ووضعه تحت إدارة رجال الدين والدعاة سيجعل الصورة الذهنية له لدى المواطن تتحسن، مما سيؤثر إيجابا على زيادة موارده وبالتالي زيادة منحه للقرض، مما ينتج عنه دفع لعجلة التنمية والمساهمة في الحد من ظاهرتي البطالة والفقر.

إن ترسيخ الشفافية والحوكمة في مؤسسات الزكاة، يجعل الحسابات مكشوفة ودقيقة وهذا مهم لإقناع أفراد المجتمع بمال الأموال التي يدفعونها، وشفافية مطلقة في كل ما يتصل بالصندوق ورفض أي تحجج اسمه السر المهني.

خاتمة :

إن التحدي الجديد لمؤسسات الزكاة في عصرنا الحالي هو إمكانية استثمار أموال الزكاة في مشاريع اقتصادية تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال الوظائف التي ستوفرها، خاصة وأن البطالة تمثل إحدى المشكلات المستعصية في دول العالم الإسلامي.

إذا ومن خلال المقارنة بين هذه النتائج نلاحظ أن صندوق الزكاة حقق خطوة مهمة نحو تحقيق أهدافه و هو زيادة حصيلته الزكاة المجموعة و بالتالي زيادة عدد المستفيدين لكن رغم ذلك تبقى هذه النتائج بعيدة جدا عن التوقعات المطلوب تحقيقها و يمكن إرجاع ذلك:

- سوء الفهم وقلة الوعي من قبل دافع الزكاة للطريقة الجديدة المنظمة لجباية الزكاة والمتمثلة في صناديق الزكاة.

- غياب الحملات التحسيسية لإظهار الدور الفعال الذي تلعبه صناديق الزكاة في تمويل التنمية المحلية.

وتبقى هذه التجربة في حاجة إلى المزيد من بذل الجهود و المحاولات لتغيير الوضع خصوصا وأن تجربة صندوق الزكاة في الجزائر، تعتبر حديثة نسبيا، أن المهمة التي يطرحها صندوق الزكاة يتطلب منه مدة لتحقيق المرتجى منه. كما تم اقتراح بعض الآليات من أجل تفعيل دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع الإنتاجية ومشاركة الفقراء في تحقيق التنمية المحلية المستدامة .

قائمة المراجع:

الكتب:

1. رشيد حمران. (2003). مبادئ الاقتصاد و عوامل التنمية في الإسلام. دار هومة. الجزائر.
2. عبد المطلب عبد الحميد. (2001). التمويل المحلي و التنمية المحلية . الدار الجامعية. الإسكندرية .
3. محيي محمد مسعد. (1998). نظام الزكاة بين النص والتطبيق. مكتبة الإشعاع. الإسكندرية . 1998.
4. صالح صالح. (2006). المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي . القاهرة. دار الفجر.

الرسائل العلمية:

5. حفيف فوزية. (2009). إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – حالة الجزائر - . رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير. جامعة سعد دحلب البلدية. الجزائر.

ملتقيات و مؤتمرات:

6. جمال العمارة وآخرون. (2006). الزكاة وتمويل التنمية المحلية. مداخلة بملتقى دولي حول:سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات. دراسة حالة الجزائر والدول النامية. جامعة جيجل. الجزائر.

7. عزمي مصطفى، أحمد نصار. (2002). دور الصندوق الإجتماعي في تنمية المشروعات الصغيرة. الملتقى الدولي حول جهاز القرض المصغر. الجزائر.

8. سمير الشاعر. (2010). تأثير الأزمة العالمية على التخطيط وبرامج الإعلام في مؤسسات الزكاة. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثامن للزكاة تحت شعار : الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على إيرادات ومصروفات مؤسسات الزكاة. بيروت. لبنان.

9. منى عيسى العبوطي. (1989). دور الصناعات المصرية الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين. القاهرة.

المنشورات:

10. المرسوم التنفيذي رقم 96-295، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، المتعلق بالصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 1996.

11. وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار. (2009). نشرية المعلومات الاقتصادية , السداسي الأول

12. مرسوم تنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتعلق بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6، الصادر بتاريخ 25 جانفي 2004.

13. منشورات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

الانترنت:

14. مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة . تمويل المحليات . القاهرة: <http://www.Parc.egypt.com>.

15. وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف, صندوق الزكاة الجزائري. على الموقع: <http://www.marw.dz>

16. من لقاء الأستاذ بشير مصيطفي. زكاة النفط ستوفر ألف دولار لكل عائلة جزائرية شهريا. لجريدة الشروق اليومي. نقلا عن

موقع: <http://asrarlhebdo.blogspot.com>

17. سامر مظهر قنطقجي. الزكاة و دورها في محاربة الفقر و البطالة بين المحلية و العالمية. على الموقع:

www.kantakji.org

18. <http://www.echoroukonline.com/ara/?news=49551>